الفصل السابع

اللوغاريتم الجزائرى

* * إنه شهر رمضان الأكثر دموية فى تاريخ الحرب الجزائرية المستمرة، منذ ست سنوات. الأيام الأولى من هذا الشهر (ديسمبر ـ يناير ٩٧/١٩٩٨) تميز هذا العام بوحشية لا سابق لها.. فبعض ضواحى العاصمة ووسط البلاد انتقلت إليها المجازر لتشعل الغرب الجزائرى، فى حين يظل الشرق وحده واحة سلام، فى شكل مثير للريبة والتساؤلات. على بعد مائتى كيلو متر من الجزائر العاصمة بين جليزان والشلف، وفى هذه المنطقة التى اقترعت عام ١٩٩٢ للجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية ساحقة، سقط فى ١٠ أيام فقط أكثر من ألف قتيل من الشيوخ والنساء والأطفال الأبرياء بعضهم أحرقوا أحياء فى منازلهم، ووزعت «جثثهم» على مقابر جماعية، بعد أن عجزت مقابر القرى والمزارع عن استيعابهم.. عائلات بكاملها من الفلاحين الفقراء ومن أفراد الميليشيات، ومن الإسلاميين، وأيضًا من قوى الأمن وموظفى الدولة تتعرض للذبح وقطع الرؤوس.. حتى الأطفال يقتلون حرقًا، فلا يبقى من هذه المجازر الرهيبة سوى جثث وأشلاء مقطعة.. لاسجناء ولا أحياء!!

السلطة تتهم الجماعة الإسلامية بقيادة الأمير «عنتر الزوابرى» (كان يعمل إسكافيًا من قبل) وعناصر «الجيش الإسلامى للإنقاذ» بقيادة «أحمد بن عائشة»، بتصفية حسابات دموية بين الجيش الإسلامى، الذى أعلن الهدنة و«الجماعة» المصرة على الجهاد.

وفى هذا الوقت انتفضت المجموعة الدولية، مع وصول أول الصور الفظيعة إلى وسائل الإعلام، وبدأت التحركات للمطالبة بمعرفة ما يجرى بالضبط فى الجزائر، وكشف حقيقة الأوضاع. والواقع أن أكبر العواصم المعنية بما يجرى فى الجزائر بما فيها تلك التى تملك أجهزة استخبارات على الأرض، تجد نفسها عاجزة عن فهم تفاصيل وخلفيات حلقة العنف الدموية، التى تصطاد المواطنين العزل الأبرياء.

*** * من يقتل من؟**

المعروف أن الحرب بدأت فى عام ١٩٩٢ بعد قيام الجيش بقيادة وزير الدفاع الجنرال «خالد نزار» بوقف العملية الديمقراطية، وبدء عملية مطاردة لإسلاميى «جبهة الإنقاذ»، الذين سجلوا انتصارًا كاسحًا فى الانتخابات التشريعية. أكثر من ٤٠ ألفًا أرسلوا إلى المعتقلات فى الصحراء فى جنوب البلاد وآلاف غيرهم، فروا إلى الجبال، وحملوا السلاح. وبدأت الجزائر تشتعل من مدنها الرئيسية فى وسط البلاد، وظهرت «الجماعة المسلحة» الأكثر تطرفًا بعناصرها المقدرة بثلاثة آلاف وأمرائها، الذين يقودون عمليات تفخيخ السيارات، واغتيال رجال الأمن وكبار الموظفين ويخطفون الدبلوماسيين والأجانب، ويفرضون «الخوات» (الإتاوات) على التجار باسم «ضريبة الجهاد». وفى الجانب الآخر كانت أجهزة الأمن ترد على الإرهاب بالعنف.

فى الأرياف، تمكن «الجيش الإسلامى للإنقاذ»، الذراع العسكرية لـ «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» من احتلال مناطق أعلنها «محررة» فى الشرق والغرب. ولما فشل «الدرك الوطنى» فى التصدى لهذا الوضع، اضطر للانسحاب من القرى بعد تكبده خسائر جسيمة، وبعدها انضمت القوات الخاصة فى الجيش؛ لتشن ـ مع الدرك الوطنى ـ حملات عقابية، كانت غالبًا للانتقام من قرى تعدّ معاقل إسلامية.. ولتعويض هذا النقص فى الإمكانات البشرية، لجأت السلطة إلى تجنيد ميليشيات «دفاع مدنى»، معظم عناصرها من المتقاعدين والعاطلين عن

العمل، وشهدت هذه الميليشيات فى الآونة الأخيرة تشجيعًا خاصًّا من السلطة، أدى إلى رفع عدد عناصرها إلى حوالى مائة ألف مسلح.

وأسهمت «خصخصة» الحرب هذه بزيادة دائرة العنف؛ إذ تبين أن الميليشيات ترد على وحشية «الجماعة المسلحة» بإجراءات مماثلة، لعبت دورًا فى تكثيف المجازر.. وحتى الآن يمكن القول: إن «سيناريو الموت» الجزائرى واحد. فى الليل تصل إلى القرى والأحياء المستهدفة شاحنات «عادية»، تكون أحيانًا مسروقة من الثكنات العسكرية أو من الحواجز، ينزل منها مئات الأشخاص ببزات عسكرية، مسلحين برشاشات كلاشينكوف وقاذفات قنابل، ويقودهم أشخاص ملتحون. فى هذا الوقت يجرى سد كل مداخل القرى ومخارجها وتفخيخ طرقاتها، ثم يجرى تجميع المواطنين فى ساحة القرية، والذين يفضلون الاختباء فى منازلهم يجرى حرقهم أحياء، فيما يتم إعدام كل من يحاولون الهرب.

فى ساحة القرية يبدأ أحد عناصر «الكوماندوز» المهاجم بتلاوة أسماء «المطلوبين»، وما أن يجرى تعرفهم، حتى تنطلق إجراءات الإعدام الفورى: هذا بالرصاص، وذلك بالفأس وآخر بالمنشار، وغيره يحرق بأنبوب النار الذى يستخدمه الحدادون، وبعدها يتم تدمير منازل الضحايا وحرقها.

وفى جولة همجية تالية، يقوم المهاجمون باختيار عدد من مراهقات القرية وخطفهن، وعقد «زواج متعة» معهن ليوم واحد بفتوى من أحد «الأئمة». أما الشباب فيجرى تجنيدهم بالقوة وفى حال الرفض يعدمون، وقبل أن يتوجه المهاجمون إلى معاقلهم الجبلية؛ ينطلقون فى عملية سطو على منازل القرية فيحملون معهم ماتيسر من مأكولات وماشية. ومن يبقى على قيد الحياة من أهل القرية، ليس أمامه سوى انتظار الصباح موعد تدخل قوات الأمن، فهذه القوات أينما كان موقعها ممنوع عليها مغادرة ثكناتها فى الليل!!. وبحجة الخوف من الكمائن والطرقات المفخخة تتخلى هذه القوات عن واجب وجودها الأول، وهو حماية المواطنين وضمان أمنهم وسلامتهم.

وثمة مجازر من نوع آخر، يطلق عليها العارفون اسم «المجازر الاقتصادية»، صحيح أن هذه المجازر تلقى مسئوليتها على «الجماعة المسلحة»، ولكنها غالبًا ما تحمل «تواقيع» المافيا السياسية ـ المالية الحاكمة فى الجزائر. وهذه المافيا مؤلفة من ضباط كبار متقاعدين، ومن فعاليات كبرى أيضًا من حزب جبهة التحرير الوطنى، وحتى من وزراء سابقين وشخصيات «وهمية» تغطى مسئولين حاليين، وهى معروفة بسيطرتها على تجارة الاستيراد والتصدير (تقدر بعشرة مليارات دولار سنويًا).

وبغض النظر عمن يرتكب هذه «المجازر الاقتصادية»، يبدو واضحًا أن من يعطى الأمر والمستفيد النهائى، هم الذين يسيطرون من فوق على تجارة المواد الغذائية والأدوية والسلاح وغيرها؛ ففى الجزائر العاصمة ـ مثلاً ـ تلقى صيدلى معروف اتصالاً هاتفيًا من «مجهول» يمنعه من استيراد الأدوية، وفهم هذا الصيدلى الرسالة، ولم يعد يكترث لمصير حاوية الأدوية، التى استوردها واختفت فى مرفأ الجزائر.. وفضّل الحياة على التجارة، وفى البليدة أيضًا وافق صاحب أكبر محل شوكولاتة على ترك المهنة نهائيًا، مقابل عودة ابنته إليه سالمة بعد أسبوع من خطفها!

*** * ولكن لماذا لا تتدخل قوات الأمن لحماية المواطنين؟**

هذا هو السؤال الذى حيّر عواصم العالم، ودفعها إلى تصعيد حملتها الإعلامية ـ السياسية مؤخرًا، واتهام السلطة بعدم حماية المواطنين.

بعض العارفين بخفايا ما يدور يقولون إن الجيش ليس متماسكًا وقويًا بالحجم الذى توحى به السلطة؛ فبعد إبعاد الجنرال خالد نزار (تقاعد رسميًا) ظهر فريقان داخل المؤسسة العسكرية، يتصارعان ويتنافسان ويتقاسمان السلطة، وقد انعكس ذلك على فعالية الجيش وتنظيمه. فى الجزائر ليس هناك وزير دفاع، وهذا المنصب هو فى عهدة الرئيس اليمين زروال؛ ربما لأن التاريخ

الجزائرى أثبت أنه كلما يكون هناك وزير دفاع يحدث انقلاب. فى ١٩٦٥ أطاح العقيد «الهوارى بومدين» بالرئيس «أحمد بن بيلا»، وفى ١٩٩٢ أطاح الجنرال نزار بالرئيس «الشاذلى بن جديد».

وفى موازاة الرئيس ـ وزير الدفاع، المصنف من جماعة المصالحة والحوار، هناك رئيس الأركان الجنرال «محمد العمارى»، المصنف كزعيم للتيار الاستئصالى. ولكن الجنرال العمارى لا سلطة له على الدرك الوطنى، الذى يشكل قوة النخبة الأكثر كفاءة والأفضل تسلحًا وتجهيزًا. وفى صيف عام ١٩٩٧ برز خلاف التيارين إلى العلن، عندما عين زروال الجنرال «الطيب الدراجى» المقرب منه فى رئاسة الدرك الوطنى، بدلاً من الجنرال «محمد ثواتى» المقرب من العمارى. والجنرال الدراجى معروف بأنه عسكرى سياسى ومؤيد للتفاوض مع الإسلاميين، وهو كان أول ضابط كبير، يقبل بفتح أماكن صلاة فى الثكنات، وذلك فى بداية التسعينيات. ويقال إن الدراجى لعب دورًا فى إطلاق سراح زعيمى «الإنقاذ»: «عباس مدنى» و«عبد القادر حشانى»، ثم وضعهما فى الإقامة الجبرية.. وبعدها تدهورت الأوضاع الأمنية.

وعلى صعيد آخر لا يعرف أحد بالتحديد الدور، الذى تلعبه قوات الأمن الأخرى، ولا حتى قياداتها الفعلية مثل قوات الشرطة، التى يقودها العقيد «على التونسى»، أو «الميليشيات» التى يقدر عددها بمائة ألف، ويتقاضى كل عنصر فيها ١٥ ألف دينار شهريًا (حوالى ٣٠٠ دولار)؛ أى ما يوازى مرتب موظف متوسط. أما جهاز الأمن العسكرى بقيادة الجنرال «توفيق»؛ فهو يسهر على التوازن بين هذين الفريقين، و«تحييدهما» عندما تدعو الحاجة.

من ناحية العناصر.. فيبدو أن معنوياتها منحطة، غالبيتها من الشباب الذين يؤدون خدمة العلم، ويخافون من الانتقام منهم؛ فثمة فتاوى عديدة من «الجماعة» ومن جيش الإنقاذ «قبل الهدنة» تحكم على هؤلاء الجنود بالإعدام،

وكذلك على عائلاتهم. ومن يستطيع الإفلات من الجندية يجد الإسلاميين فى انتظاره لتجنيده بالقوة، وحتى الضباط الصغار يعيشون حالة قلق على عائلاتهم، التى تقطن الأحياء الشعبية. وفى هذا الوقت يعيش كبار الضباط والمسئولين مع عائلاتهم فى أماكن محمية جدًّا، ومحصنة مثل سيدى فرج ونادى الصنوبر.

وعلى الرغم من المجازر.. فمن اللافت للنظر أن أى ضابط كبير أو صغير لم تتم معاقبته.. على عكس ما يجرى فى القطاع الاقتصادى؛ حيث تتزايد عمليات تبديل الرؤوس فى إدارات المؤسسات «الرسمية»؛ حيث صراع المصالح على أشده.

*** * ولكن لماذا تقتصر المجازر على الوسط والغرب؟**

مع تطبيق برنامج صندوق النقد الدولى، دخلت الرهانات الاقتصادية لتقسم المؤسسة العسكرية الحاكمة. وهذا ما يظهر بوضوح فى منطقة العاصمة داخل «مثلث الموت»؛ حيث تتمركز أكبر نسبة من القوات المسلحة، ومن «الجماعة الإسلامية». فى هذا الوسط الجزائرى تدور أبشع المجازر، وفى المنطقة نفسها أيضًا! يجرى التحضير على قدم وساق لأكبر الصفقات التجارية، التى ستضاف إلى الثروات الضخمة، التى حققها بعض الانتهازيين طوال سنوات الحرب، فى حين أن البلد يزداد فقرًا: مؤسسات الدولة الاقتصادية تطرد الموظفين بالآلاف، والبطالة تصل إلى ٣٠ فى المائة، والدين ارتفع من ٢٧ مليار دولار عام ١٩٩١ إلى أكثر من ٤٠ مليارًا فى عام ١٩٩٨.

هذا «المثلث» يضم سهل المتيجة، ويعدّ بالتالى أفضل وأخصب الأراضى الزراعية فى الجزائر، وهو يشمل «غربًا» البليدة وتيبازا وبومرداس، وفى الجنوب الشرقى، رويبة، التى تعدّ أكبر تجمع صناعى فى البلد. ويحمل المثلث اسم «ولاية الجزائر»، وقد وضع منذ يوليو ١٩٩٧ تحت سلطة «سوبر وزير»، فى

حين كل الولايات الأخرى يشرف عليها الوالى. وهذا القرار يعكس بالطبع أهمية هذه المنطقة، التى تشهد صفقات عقارية ضخمة، ومجازر أضخم، هدفها إرغام المزارعين على الهرب؛ لكى يتسنى تحويل «مثلث الموت» إلى «المثلث الخصيب»، الذى سيؤوى كبار المسئولين والبورجوازية الجديدة؛ التى لم يعد يتسع لها «حصن» سيدى فرج.

والجدير بالذكر أن «نقابة المزارعين» الموالية للسلطة، تبنت فى أغسطس ١٩٩٧ برنامج حكومة «أحمد أويحيى» لتخصيص الأراضى الزراعية. وبناء عليه.. فإن أكثر من ٢٠٨ مليون هكتار من الأراضى الزراعية التى تملكها الدولة، سيتم نزعها من المزارعين وعرضها للبيع. لمن؟ بالطبع ليس لهؤلاء الفلاحين الفقراء الذين يجدون صعوبة فى تأمين الغذاء لعائلاتهم، منذ أن انتقل إنتاجهم إلى أيدى المضاربين المحميين من سائر الأجهزة الأمنية.. ويذكر أن فضيحة تخصيص الأراضى كانت من الأسباب الرئيسة لإقالة حكومة الإصلاحى «مولود حمروش» فى يونيو ١٩٩١، بعد أن نشرت فى صحيفة «المجاهد» أسماء الثلاثة آلاف شخصية، التى تقاسمت أراضى الدولة فى الجزائر.. يومها أدت الفضيحة إلى إلغاء الصفقة.. ولكن المشروع عاد اليوم، كما فى السابق وبالأسماء نفسها.

ففى المجال الصناعى.. أعلنت الدولة أنها ستبيع كل ما تملك، باستثناء النفط والغاز، وهذا يشمل أضخم المصانع والشركات، مثل: مصنع الصلب فى «الحجار»، الذى كان فى وقت من الأوقات نموذجًا لإنجازات الثورة الاشتراكية فى الجزائر، ويقال: إن شركة «دايوو» الكورية الجنوبية اشترت ٧٠ فى المائة من مصنع الحافلات الصناعية، وستنشئ مصنعًا للسيارات السياحية، ويقال أيضًا: إن «دايوو» مهتمة بقطاع البناء والإلكترونيات والفنادق والمعارض، وأنها مستعدة لاستثمار مليار دولار فى البلاد خلال عشر سنوات.. ولكن هذا الوعد حصل

قبل انهيار اقتصاد كوريا الجنوبية وكارثة البورصات الآسيوية، التى قد تعيد النظر فى كل شىء.

*** * لماذا لم تتعرض المنشآت النفطية لأى هجوم إرهابى؟!**

النفط ليس عصب الاقتصاد فقط بل عصب الحرب أيضًا.. وعصب الحكم.. فى بداية الحرب أبدى شركاء الجزائر الأجانب من أميركيين وفرنسيين وبريطانيين ـ استثمروا فى شراء واستخراج النفط والغاز ـ قلقًا حول الأمر، وكان الحكم الجزائرى يعرف أن هذه المادة تشكل ٩٠ فى المائة من مداخيل البلد بالعملة الصعبة: ٣٠ مليون متر مكعب من الغاز سنويًا، و٧٠٠ ألف برميل من النفط يوميًا.. فى البداية لم تكن هذه المناطق تحظى، لا هى ولا عمالها، بحماية خاصة ضد العمليات الإرهابية. ولكن كل الجهود تركزت على هذا الأمر «بتعاون الجميع». الولايات المتحدة استقبلت نوابًا من «الإنقاذ»، فى مقدمتهم «أنور هدام» رئيس «البعثة البرلمانية»؛ للإنقاذ فى الخارج لعدة سنوات، وتقربت منه جدًا قبل اعتقاله. واستقبلت نائب رئيس الإنقاذ الشيخ «عبد الباقى صحراوى» ـ اغتيل فيما بعد ـ ونائب «هدام»، و«سعيد الهلالى».. لندن حولت نفسها إلى ملجأ آمن للإسلاميين. ولاشك فى أن هذه المبادرات نجحت فى إبعاد أعمال التفجير عن مناطق النفط، وحافظت على مصالح الشركات الأجنبية، علمًا بأن «الجماعة المسلحة متواجدة فى المنطقة»! (وفى موازاة ذلك، قامت الشركات النفطية «توتال، تكساكو، أجيب، أكسون»....) بإنشاء وسائل حماية خاصة متطورة جدًا، ولجأت إلى خدمات مرتزقة أجانب محترفين؛ لضمان أمن مراكز إقامة العاملين. وهؤلاء توقفوا عن سلوك طريق حفّار الجزائر للسفر، بل إن «حاسى مسعود» (٨٠٠ كلم من العاصمة) تحولت إلى العاصمة الاقتصادية، وصار لها مطارها الخاص، وفنادقها» الخاصة التى يلتقى فيها كبار المسئولين فى الشركات المتعددة الجنسية، ومنهم الرئيس الأميركى السابق «جورج بوش»، الذى يزور حاسى مسعود دوريًا بطائرته الخاصة للدفاع عن مصالح شركة بيكتل.

وإذا كانت إجراءات الحماية الاستثنائية قد أبعدت العمليات عن آبار النفط، فكيف يمكن تفسير عدم التعرض لخط أنابيب الغاز، الذى يمر بالسفوح والمناطق الصحراوية؟! مرة واحدة فقط سجلت محاولة تخريب لمحطة ضخ فى منطقة «باتنة»، وكان ذلك عام ١٩٩٥!

*** * لماذا لاتستطيع المجموعة الدولية ممارسة أية ضغوط؟**

على الرغم من السنوات الست والمجازر الأبشع ربما فى التاريخ الحديث، لم تدخل حرب الجزائر كل البيوت، وتهز كل الضمائر. إنها حرب بلا صور وبلا صحافيين وبلا شهود. فى البداية كانت السلطة تقول: إن «لاشىء يحدث ويستحق الاهتمام الإعلامى». واليوم تقول للصحافيين: «تعالوا وأنا أدلكم»، والنتيجة قد تكون ذاتها: الصحافيون والمصورون، مثل قوات الأمن، يصلون إليها متأخرين عن الحدث، ويجدون أنفسهم أمام شهود «رسميين» يجرى انتقاؤهم للإدلاء بشهادات «مروعة»، ولكن «مدروسة». ولا ننسى أن الأخبار الأمنية خاضعة لمسئولية خلايا خاصة فى وزارتى الداخلية والدفاع، ويحتاج نشرها إلى إذن مسبق. وبعد «انتقاضة» الرأى العام الدولى أخيرًا، كشفت السلطة بوضوح أن هاجسها الأول هو عدم تدويل الصراع، ولهذا تجرى «غربلة» الصحافيين الأجانب، الذين يحصلون على تأشيرة دخول حسب «موقف» صحيفتهم، والمنظمات غير الحكومية ممنوعة من الدخول أيضًا. ويذكر الجميع كيف ردت الجزائر قبلها على مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة «كوفى عنان» بإرسال لجنة تحقيق دولية، وكيف «تبخر» المشروع.. وكيف سحب الأميركيون فى منتصف يناير من العام ١٩٩٨ دعوتهم للجنة تحقيق دولية، وكذلك كيف تراجع الأوروبيون أمام رفض الجزائر أى مس بسيادتها عبر لجنة التحقيق هذه، واللجان الوحيدة المقبولة هى التى تأتى باسم مشاورة الحكومة، حول سبل مكافحة الإرهاب ليس أكثر.. ولا أمل فى أن تبدل السلطة الجزائرية موقفها.

* * هل يتحرك الشعب الجزائرى؟

التطورات الأخيرة على الأرض توحى بأن الجزائر دخلت فى الحرب الأهلية، ولكن ثمة أمرًا أكيدًا، وهو أن جميع الجزائريين يرفضون خوض الحرب بالنيابة عن الجيش، على الرغم من الدعوات الرسمية الواضحة للمواطنين ليتسلحوا!.. الجزائريون فى غالبيتهم يعدّون أنهم إذا كانوا قد اقترعوا لصالح «الإنقاذ»، إلا أنهم لم يقترعوا للحرب، بعضهم يعدّ السلطة قد صادرت أصواتهم عام ١٩٩٢، وبعضهم أصبح يشكك فى الإسلاميين، ولكن أحدًا لم يجد الحل والمبرر لاختيار هذا الطرف أو ذاك؛ حتى الأحزاب السياسية بما فيها «الديمقراطية» خيبت الآمال.. المواطن الجزائرى الذى يعانى الكثير من الحرمان والقهر، ويرى بأم عينه كيف تجمع الثروات الخيالية، وتبنى القصور الضخمة بمرتب بسيط! يتصرف اليوم، وعلى الرغم من المجازر، وكأنه لا يريد لهذه الحرب أن تنتهى، إذا كانت ستنتهى على حسابه، ولحساب استمرار النظام الحالى بممارساته.. فذلك يعنى بالنسبة له عودة إلى نقطة الصفر، وإلى الظلم والفساد، وعجرفة المنتصر الذى سيطالب «بمستحقاته» باسم إنقاذ البلد.

وأمام هذا الواقع ثمة تحول آخر ملحوظ فى تصرف الشعب الجزائرى: لقد صار همهم الأوحد هو إنقاذ عائلاتهم وليس إنقاذ النظام، ولهذا بدأوا ينظمون شؤون حماية أنفسهم بأنفسهم، وتسيير دوريات ليلية فى الأحياء الشعبية، والتسلح بما تيسر لرد المهاجمين أيًّا من كانوا... إلا إذا كانوا إرهابيين، يتجولون على ظهور أحصنة حاملين السيوف، كما حصل فى «مفتاح» و«عاشور»، ضاحيتى العاصمة؛ فسكان هذه المنطقة طلبوا النجاة بالنوم قرب الثكنات العسكرية، أو بالانضمام إلى أقاربهم فى قلب العاصمة. وكل صباح يعودون إلى منازلهم مسرورين، بأنهم مازالوا على قيد الحياة، خصوصًا بعد اكتشافهم أن المنازل قد زارها مجهولون فى الليل، وسرقوا المعدات الكهربائية المنزلية والمؤن.

فى هذا الوقت تشهد المزارع والقرى البعيدة فى الغرب الجزائرى موسم هجرة وهروب إلى العاصمة والمدن.. والمجهول.. طلبًا للحياة، مئات العائلات فقدت كل شىء، وتركت أراضيها ومنازلها، حاملة معها هاجس الذعر من أن تطاردها جحافل الوحوش الإرهابية إلى كل مكان.

* * ما يلفت الانتباه فى شأن العنف الجزائرى، هو أنه إذا كان من خاصيات لكل دفع قائم، حتى فى أكثر الديموقراطيات رسوخا، أن يترك خارجه فئات لا تسلم به، وتناصبه العداء، وتعمل على تدميره، إلا أن تلك الفئات تبقى، إما بفعل قمع القانون، أو بفعل خروجها عن الإجماع، أو للسببين معًا، دون القدرة على الفعل، أو دون القدرة على بلوغ أهدافها؛ أى إنها تبقى بمثابة جرعة من التمرد يمكن تحملها والتعايش معها.

بالنسبة إلى الجزائر، يبدو أن نقطة التوازن تلك قد اختلت، أو أن الحل الذى عملت السلطات جاهدة خلال السنوات الماضية على إرسائه، لم يؤد إلى بلوغها بحيث إنه بإمكان الجماعات الإسلامية المسلحة، مهما بلغت من الهامشية، أن تنسف كل استتباب منتظم، كما برهنت به الأحداث فى الأيام الماضية.

وهذه الواقعة ربما أشارت إلى مشكلة تتعدى السياسة بالمعنى الاعتيادى، ومدى الحنكة فيها من عدمها، وقد أبدى الحكم الجزائرى حذقًا كبيرًا فى إدارة الأزمة بذلك المعنى الحصرى.

فمن يتأمل موجات العنف الجزائرى خلال السنوت الماضية، يلاحظ أنها تستفحل، وتزداد شراسة لدى حلول كل شعيرة أو طقس، مدنى أو دينى، جماعى: كل انتخابات أو شهر صيام، أو أعياد دينية أو وطنية؛ أى أن كل لحظة جماعية، وكل لحظة يعيشها الناس كتعبير عن كنههم الجماعى الاجتماعى، تكون مناسبة لمذابح مدمرة، واسعة النطاق، متسمة بوحشية بالغة متزايدة من مناسبة إلى أخرى.

فكأنما هدف الإرهابيين يتمثل ـ عن وعى أو من دون إرادة ـ فى نسف أسباب

وإمكانات العيش المشترك، وأواصر الاجتماع، وليس فقط مواجهة السلطة، وهذه قليلاً ما استهدفت فى حد ذاتها، فى رموزها أو فى مؤسساتها.

والفظيع فى الأمر ليس فقط أن الإرهابيين يرتكبون مثل هذه الأعمال، ولكن كذلك، وربما أساسًا، أنهم ينجحون فيها.

لكل ذلك.. فإن حلاً للأزمة يكتفى بإعادة إرساء المؤسسات وبتدجين الفضاء السياسى وحده لن يكون كافياً، مالم يستند إلى إرادة إعادة اختراع الكيان الجزائرى، وإعادة اجتراح وشائج عيشه الجماعى.

فالأزمة الجزائرية قد صارت أبعد غورًا من السياسة، ومن جوانب الصراع على السلطة، وتحولت إلى معضلة تكاد تضاهى معضلة الاحتلال وحرب الاستقلال (الأكثر كلفة فى تاريخ الحركات التحررية)!!

* * *